[رواية الحديث بالمعنى حكمها وشروطها]

جمهور أهل العلم على أن رواية الأحاديث بالمعنى جائزة بشروطها. ولذا حديث ((الأعمال بالنيات)) مروي في صحيح البخاري في سبعة مواضع يختلف بعضها عن بعض زيادة ونقصًا، ففي بعضها: ((امرأة ينكحها))، وفي بعضها: ((امرأة يتزوجها))، وفي بعضها: ((دنيًا يصيبها)). والمقصود أنها الألفاظ في صحيح البخاري فضلًا عن غيره وهي متفاوتة. وكذلك حديث النعمان بن بشير -رضي الله عنه- فروي: ((مشتبهات))، وروي: ((متشابهات))، وروي: ((مشبّهات)) وألفاظ كثيرة فيها زيادة ونقص.

على كال حال من روى الحديث بلفظه كما هو الأصل، ومن رواه بالمعنى حصل له فضله.

ولروية الحديث بالمعنى يشترط العلماء شروطا منها:

أن يكون عارفًا بمدلولات الألفاظ وما يحيل المعاني.

وألّا يكون المتروك يعني المحذوف، يغير المذكور في الحديث له ارتباط به.

وألا يكون أيضًا النص مما يتعبد بلفظه، مثل حديث النوم -حديث البراء بن عازب- لما ذكر النبي -عليه الصلاة والسلام- الحديث ((ونبيك الذي أرسلت)) قال عند عرض الحديث على النبي -عليه الصلاة والسلام-: "ورسولك الذي أرسلت" قال: ((لا، قل: ونبيك الذي أرسلت)).